

وزارة الصناعة والتجارة الخارجية

الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية

قرار وزارى رقم ٦٣ لسنة ٢٠١٢ «بالتفويض»

باعتتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة البحر الأحمر

للعام المالى ٢٠١١

مدير عام شئون الغرف التجارية المفوضة فى بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ وتعديلاته بشأن الغرف التجارية ولائحته التنفيذية :

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية :

وعلى القرار رقم ٢٩٩ لسنة ٢٠١١ الصادر من المجلس الأعلى للقوات المسلحة :

وعلى القرار الوزارى رقم ٨٧٠ لسنة ٢٠١٢ بشأن التفويض فى بعض الاختصاصات :

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة البحر الأحمر جلسة ٢٣/٤/٢٠١٢

باعتتماد الحساب الختامى للغرفة للعام المالى ٢٠١١ :

وعلى مذكرة إدارة الختاميات المؤرخة ٧/١١/٢٠١٢ :

قرر:

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة البحر الأحمر عن العام المالى ٢٠١١ حيث بلغت جملة الإيرادات مبلغ ٤٣, ٩٥٥٢٤, ٢٠ ج (فقط مليونان وخمسة وتسعون ألفاً وخمسمائة وأربعة وعشرون جنيهاً وثلاثة وأربعون قرشاً لا غير) ، وبلغت جملة المصروفات مبلغ ٨٥, ٨٧٧٥٧٥, ٨٥ ج (فقط ثمانمائة وسبعة وسبعون ألفاً وخمسمائة وخمسة وسبعون جنيهاً وخمسة وثمانون قرشاً لا غير) ، وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ١٢١٧٩٤٨, ٥٨ ج (فقط مليون ومائتان وسبعة عشر ألفاً وتسعمائة وثمانية وأربعون جنيهاً وثمانية وخمسون قرشاً لا غير) أضيفت إلى الاحتياطي العام الذى بلغ فى ٣١/١٢/٢٠١١ مبلغ ٣٦, ٤٥٣٩, ٩١٠ ج (فقط تسعة ملايين ومائة وأربعة آلاف وخمسمائة وتسعة وثلاثون جنيهاً وستة وثلاثون قرشاً لا غير) .

مادة ٢ - يُنشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٧/١١/٢٠١٢

المفوضة فى بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية

(/ آمال السلامونى